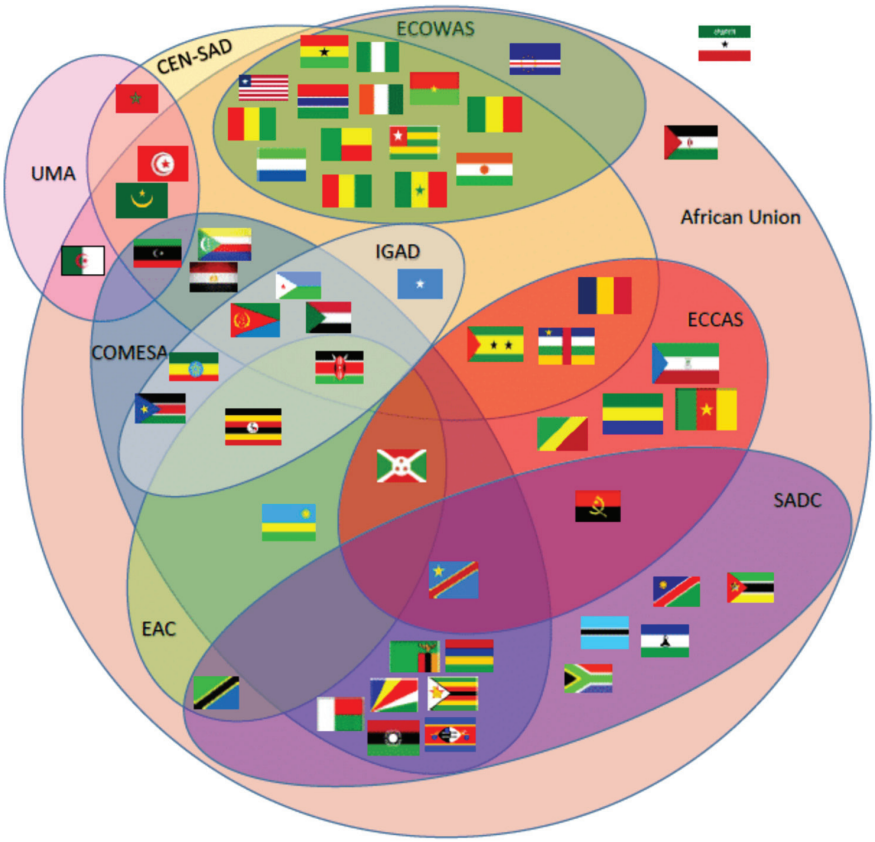

التجمعات الاقتصادية في إفريقيا: الخريطة، التصنيف، التحديات والفرص

أ.د. محمد عاشور

أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة وجامعة زايد بدولة الإمارات

على الرغم من كثرة تناول موضوع «التكامل الاقتصادي»؛ فما زال الغموض يحيط بهذا المفهوم، فهناك مَن يتوسّع في مفهومه، فيعتبر قيام أيّ علاقات تجارية ذات استمرارية بين دولتَيْن مظهراً من مظاهر التكامل، وهناك مَن يخلط بين مصطلح «التكامل الاقتصادي» ومصطلح «الاندماج الاقتصادي» ومصطلح «التعاون الاقتصادي»،

على الرغم من أنّ التعاون الاقتصادي: هو اشتراك دولتَيْن أو أكثر في نشاطٍ اقتصاديٍّ أو أكثر، بحيث لا يتطلب الأمر أن تكون جهود الدول متجهة لتحقيق التكامل الاقتصادي، الذي يُعتبَر أشدّ تماسكاً وأكبر درجةً من التعاون الاقتصادي. أما الاندماج الاقتصادي فيُمثّل أعلى صورة يمكن أن يصل إليها التكامل الاقتصادي، حيث تصبح اقتصاديات الدول كاقتصاد دولةٍ واحدة.

يُرجع البعض ظهور الجهود التكاملية والوحدوية في قارة إفريقيا إلى الصراع الفكري حول إشكاليتَيْن رئيستَيْن، تتعلق الأولى بإقامة وحدة فورية لدول القارة، أو إنجاز ذلك على مراحل؟، والثانية تتعلق بالسياسة الاقتصادية الواجب اتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتاريخيّاً؛ ارتبطت أفكار ومساعي التكامل والتعاون الاقتصادي بالتنمية ارتباطاً وثيقاً، باعتباره- أي التكامل- أحد الأساليب المهمّة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، فأصبحت التكتلات الاقتصادية من سمات القرن العشرين، حيث تسعى مختلف دول العالم، باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، إلى محاولة الأخذ بشكلٍ أو آخر من أشكال الترتيبات التكاملية بما يحقق غاياتها ومصالحها.

فالدول المتقدمة وجدت فيها وسيلة لبناء علاقاتٍ تحقق نفس نتائج علاقات القوة والهيمنة القسرية في العصور السابقة، لكن بأسلوبٍ سلميّ، يساعد على إحلال علاقات اقتصادية متناغمة محلّ العلاقات المتنافرة. والدول النامية، ومن بينها الدول الإفريقية، رأت فيه مخرجاً من الروابط غير السوية مع الدول الاستعمارية، والاستعاضة عنها باعتمادٍ جماعيٍّ على النفس.

ومن جانبها؛ انخرطت دول القارة في العديد من المنظمات، فأسست منظماتها القارية الخاصّة بها، علاوةً على إنشاء كثيرٍ من الدول منظمات إقليمية فرعية في المناطق المختلفة من القارة، حيث أدى تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية إلى تفضيل الدول لأن تكون مساعي التكامل ضمن حدودٍ جغرافية ضيقة النطاق نسبيّاً، ويقوم هذا التفضيل على افتراض أنّ بلاد الأقاليم الواحدة أكثر تجانساً من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية، وأنّ لها حضارة وصلات ثقافية من شأنها تسهيل العمل المشترك.

ويسعى هذا المقال إلى رصد خريطة التجمعات الاقتصادية القائمة على الساحة الإفريقية، وتصنيف تلك التجمعات من حيث الأنشطة والاهتمامات، وكذلك التعرف على أهمّ الفرص والتحديات التي تواجهها.

وعليه؛ فسوف ينقسم المقال إلى النقاط الآتية:

- التطور التاريخي لفكرة التكامل الاقتصادي في القارة.
- أهمّ التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية وتصنيفاتها.
- مستقبل التجمعات الاقتصادية في إفريقيا في ظلّ الفرص والتحديات القائمة.

أولاً: التطور التاريخي لفكرة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا:

دونما خوضٍ في الجذور التاريخية لأفكار الوحدة الإفريقية، واقتصاراً على الحقبة التاريخية المصاحبة لاستقلال الدول الإفريقية، يمكن القول بأنّ مظاهر الاهتمام بالتكامل بصفةٍ عامة والتكامل الاقتصادي بخاصة، بين الدول الإفريقية، ظهرت مبكراً في القارة الإفريقية تأثراً بأفكار الوحدة الإفريقية، وبخاصّة تنظيم مؤتمر وحدة الشعوب الإفريقية ومشروعاته التي تضمنتها مقرراته، والذي كان جناحاه الوحدة السياسية

والاقتصادية بيـــن دول القارة. وتبدت كذلك أيضاً في إرهاصـــات التكامل في القارة كما عبّرت عنها مجموعتا (الـــدار البيضاء، ومونروفيا)[1]؛ على ما كان بينها من اختلافاتٍ وخلافاتٍ بشـــأن المسار الواجب الاتباع بشأن الوحدة الإفريقية.

وقد ظلّت مساعي التجمعات الإفريقية مبهمةً وغير مســـتقرة وفي تحـــوّلٍ دائـــم، محكومة في ذلك بقيود بدايات مســـاعي التكامـــل بين الدول الإفريقية. فكما ســـلفت الإشـــارة: وُجدت كتلتان، تتكلم الأولى (مجموعة الدار البيضاء) عن ضرورة تأكيد الشـــخصية الإفريقية ووضعها في مواجهة أوروبا (الاستعمار)، وشددت على الثورة السياسية الإفريقية التـــي يجب أن تؤمن بالتقدُّم الاجتماعي والاقتصـــادي، كما شـــددت على تغييـــر وتبديل علاقات إفريقيـــا وارتباطها جذريّاً مع العالم. أما الثانية (مجموعـــة مونروفيا) فاهتمـــت بالتعاون والتقدُّم الاقتصادي في إطـــار الاحترام المتبادل بين الشـــركاء، وبأن تلتزم بقضيةٍ أساســـية، هي عدم التنكر لطبيعـــة العلاقات التي تربط إفريقيا بالغرب.

وجاءت مســـاعي الوحدة والتكامل الاقتصادي على مســـتوى القارة نتاجاً توفيقيّـــاً بين الرؤيتَيْن حينما قررت الدول الإفريقية التوفيق بين جماعتي الدار البيضـــاء ومونروفيا، فعُقد مؤتمر ثالث عام ١٩٦٢م الذي ضمّ جميع الدول المســـتقلة، حتى تستطيع أن تبحث المسائل التي ستُتخذ في سبيل الوحدة، وقـــام الزعماء الإفريقيون في أديس أبابا بوضع «الميثاق الإفريقي»[2] للتغلب على مشكلات القارة الإفريقيـــة، وتعزيز الروابـــط الاقتصادية والسياسية بين الدول الإفريقية.

وتضمّـــن الميثـــاق في مادته الثانيـــة: أنّ من ضمـــن أهداف المُنظَّمة التعـــاون الاقتصادي بين دول القارة.

وبحث المؤتمر التأسيسي قيام سوق إفريقية مشتركة، تقوم على القواعد الآتية:

- حرية تبادل السّلع والمنتجات الوطنية.
- حرية التعامل والعمل ومزاولة النشاط التجاري.
- حرية النقل والترانزيت، والحقّ في استخدام وسائل النقل والموانئ والمطارات.

وأكد المؤتمر على أن السبيل إلى إقامة السوق الإفريقية المشتركة هو:

- إقامة اتحاد جمركي.
- إيجاد مؤسّسة مالية إفريقية.
- ضرورة التعاون الاقتصادي والفني.
- إيجاد مجلس للوحدة الاقتصادية الإفريقية.
- إيجاد اتحاد مدفوعات إفريقي.

بالإضافة إلى ضرورة قيـــام الدول الإفريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها في الميدان

(١) انبثقت «مجموعة الـدار البيضاء» عن مؤتمر الـدار البيضاء الـذي انعقد في عام ١٩٦١م، وعلى الرغم من الآمـال والطموحات التي تمخض عنها ذلك المؤتمر، لم تتجاوز آثارها نطاق إعلان النوايا، وقد برزت الخلافات داخل البلدان الإفريقية التي لم تنجح في الاتفاق على الطريقة التي ينبغي أن تشرع بواسطتها في عملية الاستقلال الاقتصادي، فقد كانت بعض الـدول ترى أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يكون ذا جدوى ما لم يكن مصحوباً بالاستقلال الاقتصادي، ومن هنا ظهرت ضرورة العمل على استبدال العلاقة القديمة مع القوى الاستعمارية بنوع جديد من الصلات في المجال الاقتصادي، وقد كانت المجموعة التي دافعت عن تلك الأطـروحـة تسمى «مجموعة الـدار البيضاء». وفي المقابل كانت هناك «مجموعة مونروفيا»، التي تشكلت كردّ فعلٍ للمجموعة الأولى لتدافع عن الأطروحة التي وصفت بالواقعية، وقد كانت هذه المجموعة ترى أنه بما أنه قد تم الحصول على الاستقلال السياسي، فإنه لن يكون من المجدي التعرض للصلات الاقتصادية التي كانت قائمة مع القوى الاستعمارية، والتي تستطيع بفضل إسهاماتها على الصعيد الاقتصادي أن تساعد الدول الإفريقية الفتية على الانعتاق من وهدة التخلف.

(٢) خـلال مؤتمر جمع ٣٠ من رؤسـاء الـدول والحكومات الإفريقية عـام ١٩٦٣م، وهـو المؤتمر الـذي انبثقت عنه منظمة الوحدة الإفريقية.

الاقتصادي، وضرورة الاستخدام المشترك لموارد الأحواض والأنهار، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات، كما قرر المؤتمر إنشاء لجنة اقتصادية تقوم بالتعاون مع الحكومات الإفريقية، والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لدراسة برامج ترسم الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية، من خلال إنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الإفريقية، وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة وتنمية التجارة بين الدول الإفريقية.

ومع قيام تكتلات إقليمية فرعية خاصّة بمناطق وأقاليم معيّنة بالقارة، إلى جانب التنظيم القاري (منظمة الوحدة والاتحاد الإفريقي من بعدها)، نشأت أفكارٌ وجهودٌ تربط بين قيام تلك التكتلات الاقتصادية وحلم الوصول إلى كيانٍ اقتصادي سياسي قاري ينقذ إفريقيا من عثراتها وفقرها ومشكلاتها، في ظلّ قناعةٍ بأنّ التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورةٌ تحتمها الظروف التي يعيشها العالم، الذي لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة؛ ناهيك عن الدول التي تقف وحيدة، فعالم الاقتصاد مكانٌ للقوى العظمى وليس للضعيف فيه مكان، مما جعل دول القارة على اختلافها تحرص على الانضمام لهذه التجمعات.

ثانياً: التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية وتصنيفاتها:

لما كانت المشكلات التي تعاني منها الدول الإفريقية متماثلةً في طبيعتها؛ كان من المنطقي أن تلجأ كلُّ دولة من الدول الإفريقية المستقلة إلى الدول التي تتقارب معها في الظروف أو الثقافة أو الجوار، أو التي كانت تخضع لنظام استعماري واحد داخل إفريقيا؛ إدراكاً لحقيقةً أنّ الكيانات الكبيرة في وسعها أن تتغلب على الأزمات المحلية أفضل من الصغيرة، وباعتبار الوحدة وسيلة لتقليل

القارة لا ينقصها المزيد من المواثيق والمعاهدات والوثائق، ولا المؤسّسات والتنظيمات الخاصّة بأوجه التعاون المختلفة بين دولها ككل أو كأقاليم فرعية، ولكنّ تنفيذ الالتزامات وتفعيل المؤسّسات هو الحاجة الرئيسة

التوترات بين دولٍ قسمتها حدودٌ مصطنعة فرضتها القوة الاستعمارية، فتعددت محاولات تكوين إطارٍ تنظيمي إفريقي، واختلفت الصيغ والأشكال القانونية والتطبيقية للاتحادات والتكتلات والمشاريع الوحدوية التي عرفتها القارة، **ويمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسة في هذا الشأن، هي:**

– التنظيمات والمبادرات القارية، التي تضمّ في عضويتها جميع دول القارة، ولا تقتصر غاياتها وأهدافها على الجانب الاقتصادي، بل تمتد لتشمل مجالات أخرى عديدة.

– وهناك التنظيمات الاقتصادية الإقليمية الرئيسة، والتي تمثل الأقاليم الخمسة بالقارة.

– والنمط الثالث من تلك التنظيمات هو المنظمات الفرعية والمتخصّصة، والتي تختصّ بجانبٍ محدّدٍ أو أكثر من جوانب العلاقات الاقتصادية، أو أحد الأبعاد المؤثرة في تلك الجوانب، كالاتحادات النقدية والجمركية واللجان والهيئات النهرية.

وتؤكد تلك الجهود في مجملها انتصار الرؤية الخاصّة بالوحدة التدرجية بين الدول الإفريقية.

وقد شجعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة

للأمم المتحدة، اتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الرئيسة في القارة الإفريقية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق تنمية عن طريق التعاون بين مجموعات من الدول المتجاورة كمرحلةٍ على طريق الوصول إلى التكامل القاري، فرأت اللجنة تقسيم القارة إلى خمس مناطق للتعاون الاقتصادي في القارة (شمال، جنوب، شرق، غرب، وسط)، وصولاً إلى توحيد كلّ الاقتصاديات الإفريقية في مرحلةٍ تالية.

وخلال عقدَيْن من الزمان تقريباً؛ توالى ظهور المنظمات الإقليمية الرئيسة في القارة، فكان تأسيس الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) عام ١٩٧٥م، وتضمّ في عضويتها كلّ دول إقليم غرب إفريقيا؛ باستثناء موريتانيا التي خرجت منها عام ٢٠٠٠م. ثم الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (الإيكاس)، التي أُنشئت عام ١٩٨٣م، وتضمّ: رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا. ثم اتحاد المغرب العربي، الذي أُنشئ عام ١٩٨٩م، ويضمّ دول الشمال الإفريقي الخمس: ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا. والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقي (الكوميسا)، التي أُنشئت عام ١٩٨٢م، وتضمّ في عضويتها ٢٠ دولة، هي: مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند (إسواتني حاليًّا). وجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (السادك)، والتي قامت عام ١٩٩٢م، وتضمّ ١٦ دولة، هي: أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند (إسواتني حاليًّا) وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

ونظراً لأنّ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية لم يتضمّن إشارةً إلى التجمعات أو المنظمات الإقليمية؛ ثار التساؤل بشأن مدى توافق مساعي الوحدة القارية مع مساعي تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي، أي على مستوى شرق وغرب وجنوب وشمال ووسط القارة، وقد حسمت منظمة الوحدة الإفريقية ذلك بقرارها رقم ٤٦٤/١٩٩٠، الذي يقضي بتقسيم القارة إلى خمسة أقاليم: الشمال والغرب والوسط والشرق والجنوب، فيما بدا أنه تأكيدٌ على عدم التعارض بين مساعي الوحدة القارية وجهود التعاون بين دول المناطق الفرعية بالقارة. بل أكثر من ذلك؛ اعتبرت تلك التجمعات الإقليمية- كما سلف البيان- ركيزة أساسية وخطوة على طريق التكامل القاري. وهو الأمر الذي تمّ الإعلان عنه صراحة في المادة الثامنة والعشرين من معاهدة أبوجا لعام ١٩٩٠م (دخلت حيّز النفاذ عام ١٩٩١م)، المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية؛ الداعية إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة، والعمل على تعزيز التعاون بين هذه المجموعات، والتي كان من بين أهدافها «النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتكامل الاقتصاديات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات، وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً»، وذلك عبر التنسيق والتوفيق بين سياسات الجماعات الاقتصادية القائمة، والمحتمل قيامها مستقبلاً بهدف تقوية القيام التدريجي للجماعة وترسيخه. وكان من المقدر اكتمال قيام الجماعة الاقتصادية على ستّ مراحل تمتد عبر ٣٤ عاماً، وتستند إلى التنظيمات والجماعات الاقتصادية القائمة كأعمدةٍ أساسية للبناء عليها.

وإلى جانب المنظمات القارية الطابع، كمنظمة الوحدة الإفريقية ووريثها الاتحاد الإفريقي، والتنظيمات الإقليمية الاقتصادية الخمسة الرئيسة سالفة البيان، قامت على الساحة الإفريقية عدة تنظيمات اقتصادية فرعية أخرى لغاياتٍ وأهداف اقتصادية ونقدية (انظر: جدول ٢، وجدول ٣). استهدف البعض منها، إلى جانب التعاون الاقتصادي، تنسيق السياسات الضريبية والنقدية للدول الأعضاء (الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الوسطى، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا....)، واستهدفت مجموعاتٌ أخرى تعزيز التعاون الاقتصادي وتيسير الإجراءات الجمركية بين مجموعة فرعية أصغر عدداً (الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى، مفوضية خليج غينيا، اتحاد نهر مانو، مفوضية المحيط الهندي، والاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي «الساكو»، واتحاد شرق إفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء وكذا الهيئة الحكومية للتنمية «الإيجاد»...).

وعلى الرّغم من أنّ التنظيمات سالفة البيان بمختلف مستوياتها (القارية، الإقليمية، والإقليمية الفرعية) تسعى في معظمها إلى تحقيق أهداف اقتصادية حسبما ورد في معاهدات إنشائها، فإنّ بعضاً من تلك التجمعات الاقتصادية قام بالعديد من الخطوات والمبادرات السياسية والأمنية، اتخذت صوراً وأشكالاً متعددة، من بينها: إنشاء برلمان ومحاكم ومجالس وآليات لتسوية النزاعات، وقوات وجيوش للتدخل، وغيرها من الخطوات السياسية والأمنية في التجمعات الفرعية. وتعد «الإيكواس» و«السادك» و«الإيجاد» أمثلة بارزة في هذا الصدد، على اختلاف درجات وصور البُعد السياسي والأمني في كلٍّ من تلك المنظمات.

وتشير خريطة تصنيفات المنظمات الإقليمية على الساحة الإفريقية إلى قيام تنظيماتٍ أكثر تخصّصاً في قضايا تتداخل والأبعاد الاقتصادية على نحو ما يشير (الجدول رقم ٢)، حيث نجد منظمات مهتمة بإدارة الثروة الغابية في القارة، ومثالها: لجنة غابات دول وسط إفريقيا، التي تأسّست عام ١٩٩٩م، وتضمّ في عضويتها عشر دول، وتستهدف حسن إدارة غابات وسط إفريقيا، ومن أجل ذلك أسّست تلك المُنظَّمة مرصد غابات وسط إفريقيا (OFAC) في عام ٢٠٠٧م، بوصفها وحدة متخصّصة توفّر بيانات محدثة وذات صلة عن الغابات والنظم الإيكولوجية في المنطقة، بهدف دعم عملية صنع السياسات وتعزيز إدارة أفضل وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية.

كما أنّ هناك تنظيمات لإدارة وتنظيم الموارد المائية والأنهار، والتي تمّ رصد نحو ١٤ هيئةً منها في (الجدول رقم ٢)، الجامع المشترك بين تلك المنظمات النهرية هو السّعي إلى إدارة الموارد المائية على نحوٍ يكفل للدول الأعضاء فرصاً متكافئة للحصول على خدمات آمنة.

ومن أمثلة تلك التجمعات:

١- **هيئة حوض نهر النيجر CFN**: وتُعدّ واحدةً من أقدم المنظمات الدولية الحكومية، وتعود نشأتها إلى عام ١٩٦٤م، وتضمّ دول بنين وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا والنيجر إضافة إلى نيجيريا.

٢- **اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS**: أُنشئت عام ١٩٧٢م، وتضمّ: مالي وموريتانيا والسنغال.

٣- **اتحاد نهر مانو MARU**: أُنشئ عام ١٩٧٣م, ويضمّ كلّاً من: غينيا وليبيريا وسيراليون.

٤- **لجنة حوض بحيرة تشاد**: أُنشئت عام ١٩٦٤م **CBLT,** وتضمّ في عضويتها: الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وإفريقيا الوسطى.

٥- **منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته**: أُنشئت عام ١٩٧٧م، وتضمّ: رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا.

٦- **منظمة تنمية نهر جامبيا:** التي أُنشئت عام ١٩٧٨م، وتضمّ: جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو.

٧- **تجمع دول حوض نهر النيل UNDUGU:** الذي أُنشئ عام ١٩٨٣م، ويضمّ: مصر والسودان وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وإفريقيا الوسطى، فضلاً عن إثيوبيا وكينيا وتشاد بوصفها مراقب. وقد حلّت محلّه بعد ذلك «هيئة تكونيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل» والتي كانت تستهدف الوصول لأول اتفاق يجمع بين الدول العشر الأعضاء بحوض نهر النيل، ولكنها أخفقت في ذلك بفعل الخلافات بين دول المنبع من جانب، ودولتَي الممر النهائي والمصب (السودان ومصر) من ناحية أخرى، والذي ما زالت تفاعلاته وتداعياته جاريةً على الساحة فيما يتّصل بمشروع سدّ النهضة في إثيوبيا.

وفي مجال الطاقة؛ تزخر القارة الإفريقية بإمكاناتٍ هائلة فيما يتعلق بمصادر الطاقة، سواء التقليديةً متمثلةً في الوقود الحفري كالبترول والفحم والغاز، أو المتجددة متمثلةً في الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه المصادر يتضح أنّ كلّ أقاليم القارة الإفريقية يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، إذ يتركز الجانب الأكبر من احتياطيات النفط والغاز في شمال وغرب إفريقيا، بينما يتركز احتياطي الفحم في الجنوب الإفريقي. كما تمتلك القارة إمكانات كبيرة فيما يتعلق باستخدام الطاقة المائية لتوليد الكهرباء في معظم المناطق الداخلية في القارة الإفريقية بوجود مجموعة كبيرة من المجاري المائية الضخمة مثل: النيل، الكونغو، النيجر، السنغال، فولتا، أورانج. كما توجد مناطق كبيرة لإنتاج الوقود الحراري، والتي توجد مواردها في منطقتَي وادي البحر الأحمر، ووادي الصدع العظيم Red Sea Valley و Rift Valley.

هذا التنوع انعكس على طبيعة مشروعات البنية التحتية في مجال الطاقة وعلى التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات، ومن ثَمَّ برزت على الساحة الإفريقية عدة تنظيمات فرعية متخصّصة للعناية بهذا المورد المهم، كاللجنة المغاربية للكهرباء، ومجمع الطاقة الجنوب إفريقي عام ١٩٩٥م، وهو بحسب بنك التنمية الإفريقي «مجمع الطاقة الأكثر تطوراً في القارة اليوم»، ومجمع الطاقة الغرب إفريقي الذي تأسس عام ٢٠٠١م، وهناك أيضاً مجمع الطاقة الوسط إفريقي لدول وسط إفريقيا الذي تأسس عام ٢٠٠٣م، ومجمع الطاقة الشرق إفريقي الذي تأسس عام ٢٠٠٥م، (انظر جدول ٣).

والتنظيمات سالفة البيان على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها تعتبر نماذج لما تحتويه القارة من تنظيمات ثنائية وجماعية عديدة، فإفريقيا أكثر القارات من حيث تركّز مشروعات التكامل وخططه، فما من دولة في القارة غير مشتركة في واحدة على الأقلّ من التنظيمات الإقليمية، وهو أمرٌ يُعدّ أحد الدعامات، وفي الوقت نفسه أحد التحدّيات أمام نجاح تلك التنظيمات في تحقيق غاياتها، الأمر الذي يبرر الانتقال إلى مناقشة مدى فاعلية تلك التنظيمات في تحقيق أهدافها، وما المعوقات أو التحدّيات التي تواجهها، الأمر الذي نعرض له بقدرٍ من التفصيل والإيضاح في النقطة التالية.

ثالثاً: التجمعات الاقتصادية الإفريقية.. الفرص والتحديات:

يتبيّن من العرض السابق؛ تعدد جهود التكامل في إفريقيا؛ وهو أمرٌ يحمل في طيّاته من الفرص بقدر ما يحمل من التحدّيات، فالتنظيمات الإقليمية على اختلاف أشكالها وأنماطها تُمثّل فرصةً لتعزيز التعاون بين أعضائها وأداةً للتغلب على مشكلات كثيرةٍ من الاقتصادات الإفريقية الداخلية، وفي

مقدمتهـــا: ضعف البنية التحتية، وضيق الســـوق المحلي، وضعف القوة الشرائية، وضعف التمويل، وعدم القدرة على جذب الاســـتثمارات الخارجية، وكذلك المشـــكلات الاقتصادية البينية (اختلاف النظم الاقتصادية، اختلاف السياسات الجمركية، تشابه هياكل الإنتاج، ضعف التبادل التجاري...).

وإجمالاً؛ يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي في أدنى درجاته إلى (منطقة التجارة الحرة)، وسيؤدي تحرير التجارة في المنطقة إلى:

١- زيادة الإنتاج المحلي.

٢- فرص تجارية أكبر.

٣- ارتفاع الواردات والصادرات الإقليمية.

٤- الحصـــول على مدخلات أرخص والســـلع الاستهلاكية.

٥- فرص عمل أكبر.

٦- المزيد من الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر والمشاريع المشتركة.

ففتح الحدود تدريجيّاً، وإلغاء البلدان الأعضاء في التنظيمات الإقليمية رسوم الاستيراد، سيكون أحد آثاره المباشرة هو قيام سوق أكبر وانخفاض أســـعار السّلع المســـتوردة من البلدان التي تتمتع بميزةٍ تبادلية، على افتراض أنّ المستوردين ينقلون التكلفة المنخفضة للمستهلك.

كما أنـــه بمجرد قيام الـــدول الأعضاء بإزالة التعريفـــات والحواجـــز غير الجمركية؛ ســـتزداد المنافسة بين جميع الشركات على قدم المساواة، بغضّ النظـــر عن حجمها، على نحوٍ من المفترض أن يؤدي إلى تقلّص- إن لم يكن إغلاق- الشركات ذات الحماية المفرطـــة؛ وهو ما قد يؤدي مرحليّاً إلى فقدان الوظائف، ولكـــن في ظلّ التركيز على إنتـــاج الدول للمنتجـــات التي تتمتـــع فيها بميزة نسبية، مع توسع الشركات الأكثر إنتاجية والأفضل سلعاً وسعراً للأســـواق بسهولةٍ أكبر، ومن ثَمَّ تعود بالنفع على المستهلك.

إذا لم ترتق تلك المنظمات، وفي القلب منها الاتحاد الإفريقي، إلى تحقيق آمال الشعوب الإفريقية؛ فإنها سترسّخ عدم مصداقيتها

أضـــف إلى ذلك أنه نظراً لأنّ البلدان ســـوف تتخصّص فـــي المجالات التي تتمتـــع فيها بميزة نســـبية؛ فإنها سيزداد النشـــاط الاقتصادي لها، وبالتبعية ســـتخلق فرص عملٍ جديـــدة يمكن أن تســـتوعب جيش الاحتياط مـــن العمالة الذي تم تفريغه مسبقًا من قِبَل الصناعات التي تمّ تقليص حجمها. وسينتج عن التأثير الإيجابي على التوظيف أيضاً: أن تصبح الشـــركات أكثر تطوّراً من الناحية التكنولوجية ومن ثَمَّ أكثر إنتاجية، خاصّةً إذا تواكب مـــع ذلك برامج تأهيل لتلك العمالة بما يتناســـب واحتياجـــات الصناعات والأنشـــطة الاقتصادية الجديدة الناجمة عن قيام التكامل الاقتصادي.

في المقابل؛ فإنه على المدى الطويل لا يمكن أن تحدث التجارة ما لم تكن خطوط النقل والإمداد بين الدول الأعضاء ذات كفـــاءة وكافية، فتكاليف النقل مهمّة للغاية، وتزداد أهميتها بالنســـبة للدول الحبيسة المنتشرة في أرجاء القارة؛ بما يبلغ نحو ثلث دول إفريقيا جنـــوب الصحراء، فتكلفة النقل الراهنة في القارة وبيـــن دولها المختلفة ما زالت عاليةً، وتؤثر سلباً على التجارة والاستثمار. وهناك حاجةٌ ماسّةٌ إلى تطوير طرق النقل الموجودة بالفعل والمزايا التي يمكن الاستفادة منها، وتعزيز التعاون الإقليمـــي الفرعي بيـــن دول المناطق الاقتصادية

الخمس الكبرى في القارة من ناحية، وبينها وبين التنظيم القاري من ناحيةٍ أخرى.

وفي هذا الصدد؛ يمكن الإشارة إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول الإفريقية بصفةٍ عامّة، وداخل معظم التنظيمات الإقليمية الرئيسة، علاوةً على نجاح كلٍّ من «السادك» و«الكوميسا» في السير قُدماً نحو مزيدٍ من تحرير قيود التجارة بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون، علاوةً على النجاحات سالفة البيان فيما يتّصل بمشروعات الربط البريّ بين أقاليم القارة وفق خطة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م.

فعلى سبيل المثال: حقّقت «السادك» تقدماً كبيراً من حيث تنسيق السياسات في ظلّ اتباع دول المنطقة السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق؛ بعد أن قامت معظم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بتحرير اقتصاداتها، وتخفيض العجز في الميزانية، وتحرير الضوابط على الصرف، وتحسنت بشكلٍ كبير مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء.

على الصعيد السياسي:

تمتعت المنطقة بسلام واستقرار وأمن سياسيين بعد توقيع اتفاق السَّلام الأنغولي في أبريل ٢٠٠٢م، واستقرار الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٣٠ يونيو ٢٠٠٣م، وهو ما عزّز صورة المنطقة كمجالٍ استثماري مشترك إقليميّاً ودوليّاً مع تراجع حدة مخاطر الاستثمار في مشروعات دول المنطقة، وهذا من شأنه زيادة تدفقات الاستثمار إلى المنطقة في المستقبل.

كما تمكنت المُنظّمة من صياغة برنامج عمل يشمل جميع المجالات ذات الطبيعة القطاعية ومتعددة القطاعات، والتي تعتبر حيوية لتحقيق أهداف الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وخصوصاً في تعزيز التكامل الإقليمي، ودمج الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية العادلة المتوازنة، والقضاء على الفقر. ومن أجل ذلك؛ تمّ تعزيز صلاحيات وقدرات هيئات صنع القرار والتنسيق والتنفيذ، وتمّ وضع صكوك ملزمة قانوناً، وتطوير بروتوكولات عبر خطة إقليمية موزعة على خُطط قصيرة ومتوسطة المدى لمدة خمس عشرة عاماً وافقت عليها المُنظّمة في فبراير ٢٠٠٥م. ويُذكر أنه في العقد الأول، بعد دخول البروتوكول التجاري حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٠م، زادت التجارة بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بنسبة ١٥٥٪، من ١٣,٢ مليار دولار أمريكي إلى حوالي ٣٤ مليار دولار أمريكي.

على الصعيد القاري في البنية التحتية:

وعلى الصعيد القاري؛ استطاعت مبادرات «الاتحاد الإفريقي» النوعية تحقيق قدر من النّجاح (بطيء الخُطى؛ ولكنه مضطرد) في مجال تحسين البنى التحتية، خاصّةً فيما يتّصل بمحاور النقل والمواصلات، في إطار محاولات الدول الإفريقية تغيير نمط البنية التحتية في القارة ليصبح أكثر توجّهاً للداخل Inward Oriented ، أو بعبارة أخرى Hinterland oriented، وذلك من خلال عدة مشروعات كبرى في مجال الطرق والنقل والبري، على رأسها الطرق السريعة العابرة للقارة، والتي بدأ التفكير في إنشائها منذ السبعينيات من القرن العشرين؛ حتى يمكن ربط العواصم الإفريقية ومناطق الإنتاج الرئيسية بطُرق سريعة ومعبّدة صالحة للاستخدام على مدار العام. وتمّ تحديد تسعة طرق رئيسة في شبكتَيْن، أولاهما تضمّ ستة طرق تمتد من الشرق إلى الغرب، وثانيتهما تضمّ ثلاثة طرق تمتد من الشمال للجنوب. ويبلغ إجمالي طول هذه المسارات التسعة نحو ٥٧ ألف و٣٠٠ كم، اكتمل العمل في معظمها باستثناء بعض الأجزاء التي تحتاج إلى البناء أو إعادة البناء أو التعبيد والرصف. ويشير الجدول

رقم (١) إلى شـــبكة الطرق الســـريعة في إفريقيا وطولهـــا بالكيلومتر، فضلاً عن تطـــورات العمل بهـــا. وتخضع هذه الطرق إلى إشـــراف التكتلات الإقليمية الفرعية التي تقع في نطاقها.

جدول (١): الطرق السريعة العابرة لإفريقيا

الطريق	الطول بالكيلومتر	ملاحظات
القاهرة-داكار	٨،٦٣٦	الطريق شبه مكتمل، وتخضع الأجزاء الموجودة في تونس والجزائر والمغرب للتطوير لتتحول إلى طرق سريعة. أما الجزء غير المكتمل فهو: طريق صحراوي على الحدود المغربية الموريتانية.
الجزائر-لاجوس	٤،٥٠٤	شبه مكتمل. الجزء غير المكتمل هو طريق صحراوي في النيجر بامتداد ٢٠٠ كم.
طرابلس-ويندهوك- كيب تاون	١٠،٨٠٨	هذا الطريق كان في الأساس يربط بين طرابلس وويندهوك، ثم أضيف إليه امتداد لكيب تاون. تقع الأجزاء غير المكتملة في: تشاد، إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فضلاً عن كوبري بين جمهورية الكونغو والكونغو الديمقراطية على نهر النيجر.
القاهرة-جابروني- كيب تاون	١٠،٢٢٨	هذا الطريق كان في الأساس يربط بين القاهرة وجابروني، ثم أضيف إليه امتداد لكيب تاون. ويعد الجزء الجنوبي من الطريق، وتحديداً من كينيا إلى كيب تاون، مكتملاً. ولا يزال الطريق الترابي من كينيا إلى الحدود الإثيوبية تحت الإنشاء.
داكار-نجامينا	٤،٤٩٦	هذا الطريق مكتمل كلية تقريباً من نجامينا إلى فوتوكول (٤،٤٦٠كم)
نجامينا-جيبوتي	٤،٢١٩	ويسير هذا الطريق بمحازاة طريق داكار-نجامينا. الجزء غير المكتمل هو: طريق ترابي بين تشاد والسودان.
داكار-لاجوس	٤،٥٦٠	اكتمل ما يقرب من ٨٠٪ من هذا الطريق، وهو معبد بالكامل في أجزائه المارّة في (نيجيريا، بنين، توجو، غانا، كوت ديفوار، السنغال). أما الأجزاء غير المكتملة فتبلغ نحو ٧٦٥كم في ليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو.
لاجوس-مومباسا	٦،٢٥٩	النصف الشرقي من الطريق بين كينيا وأوغندا مكتمل، والجزء الغربي في إفريقيا الوسطى والكاميرون ونيجيريا شبه مكتمل؛ باستثناء أجزاء في الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى بسبب ظروف الصراع وعدم الاستقرار في الدولتين.
بيرا-لوبيتو	٣،٥٢٣	مكتمل تقريباً. تتطلب بعض الأجزاء في أنجولا والكونغو الديمقراطية إعادة بناء في أعقاب الضّرر الذي لحق هذه الأجزاء أثناء الحرب.

Source: United Nations Economic Commission for Africa (2010), Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade (Addis Ababa, UNECA) p.308.P.304.

وفضلاً عن هذه الطرق السريعة، العابرة للقارة، ســـعت العديد من الدول إلى تشييد طرق تربطها بدول الجوار لتدعيم التجارة الثنائية. ففي الشرق الإفريقي، على ســـبيل المثال، وفي إطار اتفاقيات التعاون المشـــترك بين إثيوبيا والســـودان، أنشأ الطرفان شبكات تربط المدن والأقاليم السودانية والإثيوبيـــة، مثـــل خـــط Gedarif-Gelabat- Metema- Azezo ، وكـــذا خط Ashowak- Allokdi-Humara وأخيـــراً Kurmuk- Assossa-Nekemt-AddisAbaba. كما تمّ إنشـــاء معبرٍ بريٍّ بين مصر والســـودان، هو معبر «أشكيت- قسطل»، والذي من المتوقع أن يسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٧٠-٨٠٪، ويقلل نفقات النقل بذات النسبة.

ولا يختلـــف واقـــع النقل عن طريق الســـكك

الحديديـــة كثيراً، فقـــد أبدت الـــدول الإفريقية اهتماماً بقطاع السكك الحديدية، انعكس في إعلان برازافيل وخطة عمل لقطاع السكك الحديدية في إفريقيا، تبنّاه مؤتمـــر وزاري في الكونغو برازافيل في ٢٠٠٦م، ثم تبنّته القمّة الإفريقية الثانية عشرة في أديس أبابا عام ٢٠٠٩م. وقد حدّد هذا الإعلان جملةً من المشـــروعات الجديدة الهادفة إلى ربط شبكات الســـكك الحديدية في إفريقيا من خلال عدة محاور.

وفيمـــا لا تـــزال الغالبية العظمـــى من هذه المشـــروعات في مرحلة دراسة الجدوى؛ اتخذت بعض المشـــروعات مســـار التنفيذ الفعلي، منها خط السكك الحديدية بين «نيروبي» و«مومباسا»، والـــذي من المتصـــور أن يمتد لـــدولٍ أخرى في الإقليم. ومشـــروع «كيجالي» «مومباســـا»، الذي يربط ثلاث دول في شـــرق إفريقيا، وهي: كينيا- رواندا- أوغندا.

إضافةً إلى ما ســـبق؛ فهناك مشروعات ربط ناجحة نفـــذت بالفعل، منها على ســـبيل المثال مشروع خط سكة حديد «أوهورو العظيم» Great Uhuru Railway ، والـــذي يربـــط بين تنزانيا وزامبيا. وكذلك ربط السكك الحديدية الموجودة بالفعل بين الشرق والجنوب الإفريقي، فضلاً عن الربط في غرب إفريقيا بين بوركينا فاســـو وكوت ديفوار، وبين السنغال ومالي. ومن المتوقع أن يسهم خط السكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي، الذي افتُتح في أكتوبر ٢٠١٦م، فـــي تقليل زمن الرّحلة بين المدينتَيْن من ثلاثة أيام إلى ١٢ ساعة فقط، وهو ما ســـيعطي دفعة كبيرة للاقتصاد الإثيوبي؛ كون ٥٠٪ من التجارة الإثيوبية تتمّ عبر جيبوتي.

وتُمثّل تلك المشروعات فرصاً عظيمة لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، من خلال تحويل تلك المشروعات من مجرَّد أدوات للنقل إلى محاور للتنمية، من خلال إنشـــاء هياكل ومنشـــآت صناعية وزراعية وخدميـــة، بما يعزّز النمو في المناطق الريفية والحدودية التي تمرّ بها هذه الطرق، وهي الفكرة الأساسية وراء ما يُعرف بمحاور التنمية المكانية، وهي الفكرة التي حقّقت نجاحاً في إقليم الجنـــوب الإفريقي، عندما تبنّت جنوب إفريقيا وموزمبيق فكـــرة تحويل ممر نقل إقليمي بين «مابوتو» و«جوهانســـبرج» إلى محور للتنمية عُرف باســـم «محور مابوتو للتنمية»، من خلال ربط الصناعات الاستخراجية في المنطقة بالمصانع وموانئ التصدير، وبناء منظومة شاملة من الأنشطة الاقتصادية والخدمية لتحقيق منافع مشتركة للبلدين.

على صعيد التنظيمات الفرعية المتخصصة:

وعلى صعيد التنظيمات الفرعية المتخصّصة، فإنّ الملاحظ هو أنّ تلك التنظيمات قد نشـــأت- كما ســـلف البيان- من أجل القيام بتنظيم التعاون بيـــن الدول الأعضـــاء في مجالٍ بعينـــه، كتنظيم اســـتخدام مياه الأنهـــار والبحيرات، أو تنســـيق السياســـات النقدية والمالية؛ إلا أنّ الملاحظ هو أنّ بعـــض تلك التنظيمـــات الفرعية المتخصصة قد تخطـــى تلك الأهداف الضيقـــة إلى مجالاتٍ أرحـــب للتعاون بين الـــدول الأعضاء؛ الأمر الذي مثّل فرصة لمزيدٍ من التعاون بين الأطراف، ولكنه حمل أيضاً في طيّاتـــه عديداً من التحدّيات فيما يتّصل بالتعـــاون بين الدول أعضـــاء التنظيم من ناحية، ولجهود التعاون الإقليمي في القارة بصفةٍ عامة.

فالقائمون على الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي (ســـاكو)؛ يســـعون إلى تحويـــل الاتحاد الجمركي من مجرد منظمة لتوحيد صيغة التعريفة الجمركية وتقاســـم الإيرادات؛ إلى وسيلة لتحقيق تكامل أعمق، من خلال استراتيجيات منسقة للتنمية الاقتصادية، وستســـعى الإدارة أيضاً إلى ضمان أن تكون (ساكو) أداة لتكامل أعمق في «السادك».

ويقـــدّم تنظيم حوض «الكونغـــو- أوبانغي- سانغا» بمنطقة وسط إفريقيا مثالاً آخر في هذا الصدد، فسعياً للتغلب على المشكلات والتوترات السياســـية الناجمة عـــن نهر الكونغـــو وروافده بين الدول المشـــاطئة؛ أنشئ تنظيم الحوض في عـــام ١٩٩٩م بوصفها وكالـــةً فرعية متخصّصة تابعة للجماعـــة الاقتصاديـــة والنقدية لإفريقيا الوســـطى (سيماك)، وضمّ دولتَيْن من الدول غير الأعضاء في الـ(سيماك)، هما: جمهورية الكونغو الديمقراطيـــة وأنجولا، لتســـهيل حركة الملاحة على الأجزاء المشـــتركة من حـــوض «الكونغو- أوبانغي ســـانغا». وفي أقلّ مـــن ٢٠ عاماً؛ تطوّر تنظيـــم الحوض من لجنـــةٍ متخصّصة تركّز على الملاحة النهريـــة بالمعنى الضيق؛ إلى هيئة ذات ولاية واسعة لتنسيق وتسهيل نهج الإدارة المتكاملة للمـــوارد المائية فـــي حوض الكونغـــو. وتمكّنت اللجنـــة، ومن بعدها الهيئة، من التغلب على بعض التوترات التي تنجم عن علاقات تاريخية محددة، والمطالبات المتنافسة بشأن الطابع الدولي لنهر الكونغو.

وفي المقابل؛ فإنّ ذلك التوســـع في مجالات التعـــاون حمل أيضاً بعضاً من التحدّيات الناجمة، ليـــس فقط من علاقات دول الحوض، ولكن أيضاً من التطوّرات الدولية والعالمية.

فمـــع ازدياد الطلب علـــى الإمكانيات الهائلة غير المســـتغلة للحوض، وســـعي الدول الأعضاء فرادى إلى تعبئة المـــوارد لتطوير بنيتها التحتية الهيدرولوجيـــة والزراعيـــة لتعظيـــم مصالحها وفوائدها من موارد الحـــوض، وفي ظلّ الاهتمام المتزايـــد من المجتمع الدولي بمنطقة حوض نهر الكنغو لأســـبابٍ اقتصادية وبيئية تتعلق بالحفاظ علـــى التوازن البيئـــي ومكافحة الآثـــار المترتبة علـــى التغيّر المناخي، وإعلان العديد من الهيئات المانحـــة الأوروبيـــة اعتماد مشـــروعات الإدارة المتكاملة للموارد المائيـــة كإطار مرجعي لتمويل المشروعات؛ فإنّ تنافس دول الحوض على تمويل مشـــروعات تطوير البنية التحتية، والمشروعات بشـــأن التغيّر المناخي، يُمثّل تحدياً رئيساً لدول الحـــوض، لمـــا يمكن أن يـــؤدي إليه مـــن إحياء المطالب والتوتـــرات التاريخية بين دول الحوض. يزيد من خطورة الأمـــر: أنّ ذلك يحدث في دولٍ يواجه معظمها تحدياتٍ سياســـية وأمنية ظاهرة وكامنة داخلياً، وتتشـــابه هياكلهـــا الإنتاجية، ما يجعل المنافســـة والصراع بينها أقرب من التعاون حال اســـتغلال هـــذا الأمر من قـــوى داخلية أو خارجية، وســـيادة النظرة الضيقة للمصالح لدى حكومات الدول الأعضاء.

ولا يختلف الحال كثيراً فيما يتّصل بتنظيمات أحواض الأنهار الأخرى، كنهر السنغال وحوض نهر جامبيا، التي نجحت في توفير إطار تنظيمي لإدارة الخلافات بين الدول الأعضاء، وتعزيز التعاون لما فيه صالـــح جميع الأعضاء علـــى قاعدة (فائز- فائـــز)، والحيلولة دون تصاعدهـــا إلى مواجهاتٍ دامية بين الطرفَيْن على نحو ما شهدت العلاقات الموريتانية الســـنغالية في التسعينيات من القرن العشرين.

ويعتبر تمويل المشروعات التكاملية أحد أهمّ التحدّيات التي تواجـــه التنظيمات الإفريقية على اختلاف مســـتوياتها وتخصصاتها، حيث ما زالت كثيرٌ من تلك المشـــروعات يعتمـــد على التمويل الخارجي، خاصّـــة من الصين والـــدول الغربية، الأمر الـــذي يجعل من تلك المشـــروعات رهينةً لمصالـــح وإرادة الدول المانحـــة التي قد لا تتفق في جميع الأحوال مع مصالح دول وشعوب القارة الإفريقية، وهنا تجدر الإشارة إلى التوجّه المحمود في بعض التنظيمات الإفريقية، كالاتحاد الإفريقي والـ«سادك» إلى محاولة زيادة الاعتماد على موارد دول القارة في تمويل مشروعاتها.

جدول رقم (٢):

الدولة/ المنطقة	التجمعات الإقليمية الاقتصادية في إفريقيا والدول الأعضاء بها														
	الاتحاد الإفريقي	السوق المشترك لدول شرق إفريقيا (الكوميسا)	تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)	تجمع دول شرق إفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (إيكاس)	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)	الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)	اتحاد المغرب العربي	مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (السادك)	الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول إفريقيا الوسطى (سيماك)	الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (سيجل)	منظمة دول خليج غينيا	منظمة المحيط الهندي	اتحاد نهر مانو (مارو)	الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي (ساكو)	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا
إثيوبيا	*	=					=										
إريتريا	*	=	=														
أنجولا	*								=			@					
أوغندا	*	=		=			=										
بنين	*		=			=											@
بوتسوانا	*								=							@	
بوركينافاسو	*		=			=											@
بوروندي	*	=		=	=						@						
تشاد	*		=		=												
تنزانيا	*			=					=								
توجو	*		=			=											@
تونس	*		=					=									
الجابون	*				=					@		@					
جامبيا	*		=			=											
الجزائر	*							=									
جزر القمر	*	=	=						=					@			
جمهورية إفريقيا الوسطى	*		=		=					@							
الجمهورية الصحراوية	*																
جمهورية الكنغو	*				=					@		@					
جمهورية الكنغو الديمقراطية	*	=			=				=		@	@	@				
جنوب السودان	*			=			=										
جنوب إفريقيا	*								=							@	
جيبوتي	*	=	=				=										
الرأس الاخضر	*					=											
رواندا	*	=		=	=							@					

زامبيا	*	=										=				
زيمبابوي	*	=										=				
ساحل العاج	*		=				=						@		@	
ساتومي وبرنسيب	*				=						@					
السنغال	*		=				=									@
(سوازيلاند) إسواتني	*	=										=		@		
السودان	*	=	=					=								
سيراليون	*		=				=						@			
سيشل	*	=									@	=				
الصومال	*		=					=								
غانا	*		=				=									
غينيا	*						=						@			
غينيا الاستوائية	*				=	@		@								
غينيا بيساو	*		=				=									@
الكاميرون	*				=	@		@								
كينيا	*	=		=					=							
ليبيا	*	=	=							=						
ليبيريا	*						=						@			
ليسوتو	*											=		@		
مالاوي	*											=				
مالي	*		=				=									@
مدغشقر	*	=									@	=				
مصر	*	=	=													
المغرب	*		=						=							
موريتانيا	*		=						=							
موريشيوس	*	=									@	=				
موزمبيق	*											=				
ناميبيا	*											=		@		
النيجر	*	=					=						@			
نيجيريا	*	=			@		=									
	٥٥	٢٠	٢٢	٦	١٠	١٥	٧	٥	١٦	٥	٤	٧	٤	٤	٥	٨

*	تجمعات قارية عامة
=	التجمعات الاقتصادية الرئيسة؛ حسب تقسيم اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الإفريقي
@	التجمعات الاقتصادية الأخرى

جدول رقم (٣):

الدولة/ المنظمة	التجمعات البيئية والنهرية																				
	لجنة غابات دول وسط إفريقيا	هيئة حوض نهر النيجر	منفوضية حوض بحيرة تشاد	هيئة الشبة المتكاملة لمنطقة ليبتاكو- جورما	حوض نهر كونغو أوبانغي-سانغا	لجنة نهر لمبوبو	هيئة بحيرة تنجانيقا	لجنة حوض بحيرة فيكتوريا	مبادرة حوض النيل	اللجنة الدائمة لمياه حوض نهر أوكافانجو	منظمة تنمية حوض نهر جامبيا	لجنة نهر أورانج	هيئة نهر فولتا	لجنة نهر زمبيزي	منظمة تنمية حوض نهر السنغال	اللجنة المغاربية للكهرباء	مجمع طاقة شرق إفريقيا	مجمع طاقة غرب إفريقيا	مجمع طاقة وسط إفريقيا	مجمع طاقة جنوب إفريقيا
إثيوبيا									*								@				
إريتريا																					
أنجولا					*			*		*					*				@	@	
أوغندا									*								@				
بنين		*												*				@			
بوتسوانا						*				*					*						@
بوركينافاسو		*		*										*				@			
بوروندي	=						*	*	*								@		@		
تشاد	=	*	*																		
تنزانيا							*	*	*					*	*		@				@
توجو														*				@			
تونس																	@				
الجابون	=				*															@	
جامبيا												*					@		@		
الجزائر																	@				
جزر القمر																					
جمهورية إفريقيا الوسطى	=		*		*															@	
الجمهورية الصحراوية																					
جمهورية الكنغو	=				*															@	
جمهورية الكنغو الديمقراطية	=				*		*	*	*									@		@	
جنوب السودان									*												
جنوب إفريقيا						*							*								@
جيبوتي																		@			
الرأس الاخضر																					
رواندا	=								*								@				
زامبيا							*	*							*						@
زيمبابوي						*									*						@
ساحل العاج		*												*					@		
ساتومي وبرنسيب	=																			@	
السنغال												*				*					
(سوازيلاند) إسواتني													*								@
السودان									*								@				
سيراليون																			@		
سيشل																					@
الصومال																					
غانا														*					@		
غينيا		*										*				*			@		
غينيا الاستوائية	=																			@	
غينيا بيساو												*							@		

الكاميرون	=		*	*		*													@		
كينيا												*	*					@			
ليبيا			*																		
ليبيريا																	@				
ليسوتو																					@
مالاوي							*											@			@
مالي			*		*			*		*							@				
مدغشقر																					@
مصر												*						@			
المغرب																@					
موريتانيا							*			*						@					
موريشيوس																					
موزمبيق					*			*							*						@
ناميبيا															*						@
النيجر			*	*		*					*						@				
نيجيريا				*	*												@				
إجمالي الأعضاء	١٠	٩	٦	٦	٣	٦	٤	٣	٦	٤	٣	١٠	٥	٤	٤	٦	٣	٨	٤	١٠	١٣	٩	١٣
*	تجمعات بيئية مهتمة بالغابات																				
=	تجمعات أحواض الأنهار																				
@	تجمعات مهتمة بالطاقة																				

ختاماً:

يمكن القول؛ إنه على الرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الأداء السياسي والاقتصادي، وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي، تظلّ الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للقارة الإفريقية بمنزلة القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو وتنمية القارة، حيث أدى التقسيم التعسفي للحدود والتمسك المقيت بالسيادة على الإقليم، والرغبة في الوفاء بكلّ احتياجات الدولة الإفريقية من داخل إقليمها (محدود الموارد)؛ إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، في ظلّ ارتفاع تكلفة إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها، خاصّةً فيما يتصل بمشروعات تقسيم المياه، ومكافحة الجفاف والتصحر، والمحميات الطبيعية، وإدارة الغابات والحياة البرية، والتي شهدت في مجملها ما يندرج في الاستخدام الجائر للموارد، وهو ما ألقى بتبعاته السلبية على المكوّنات الثلاثة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) للتنمية في القارة.

وإدراكاً من الاتحاد الإفريقي لخطورة تلك الظواهر وانعكاساتها على مساعي وطموحات التكامل والتنمية المستدامة في القارة، المتجسدة في أجندة إفريقيا ٢٠٦٣م، بلور الاتحاد الإفريقي خطة عمل طموحة للتعامل من تلك التحديات والمخاطر المرتبطة بمشكلات الحدود وانعكاساتها على مسار التنمية في القارة، وهي الخطة التي عُرفت باسم «برنامج الحدود»، وكذا خطة «إسكات البنادق» الهادفة إلى تجفيف منابع الصراعات في القارة بحلول عام ٢٠٢٠م، الأمر الذي مثّل خطوةً رئيسة في طريق التعاون العابر للحدود بوصفه اقتراباً رئيساً في تحقيق التنمية في دول القارة.

والحقّ؛ أنّ القارة لا ينقصها المزيد من المواثيق والمعاهدات والوثائق، ولا المؤسّسات والتنظيمات الخاصّة بأوجه التعاون المختلفة بين دولها ككل أو كأقاليم فرعية، ولكنّ تنفيذ الالتزامات وتفعيل المؤسّسات هو الحاجة الرئيسة التي تتطلب من أعضاء مختلف التنظيمات بذل الكثير من الجهد المؤسسي، وإجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة والمتفق عليها، وتتطلب قبل ذلك- وبقدرٍ أكبر- الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛ على نحوٍ يقلل من التمسّك بالمعنى الجامد لمفهوم «السيادة» من أجلِ تحقيق غايات تلك التنظيمات. ذلك أنه؛ إذا لم ترتق تلك المنظمات، وفي القلب منها الاتحاد الإفريقي، إلى تحقيق آمال الشعوب الإفريقية؛ فإنها سترسّخ عدم مصداقيتها، والأهمّ من ذلك ستضيع الفرصة التاريخية لتحقيق تلك الآمال ■